



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مظاهر الحريات الأكاديمية .. ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية دراسة تطبيقية

م. د. حسين حسين زيدان



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مظاهر الحريات الأكاديمية .. ممارستها و درجتها في الجامعات العراقية دراسة تطبيقية

م. د. حسين حسين زيدان *

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة، ويهدف إلى الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة التي تعزى لمتغيرات ذات تأثير في تحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية وهي (اللقب العلمي)، و(النوع الاجتماعي)، و(تخصص الكلية)، و(سنوات الخبرة التدريسية)، ولتحقيق أهداف البحث اطلع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة، وقد حدد الباحث المنهج الوصفي للبحث، وأجرى الباحث دراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة ضمن الاستبانة ذات النوع المفتوح والمغلق، وحللت إجابات أفراد العينة الاستطلاعية؛ مما ساعد في رفق وبناء أداة البحث، إذ تم بناء أداة البحث وتصميمها وتكوينها من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وحرية البحث العلمي) وفق تدرج لبركت الحماسي بحيث يحدد عضو هيئة التدريس درجة ممارسته لكل فقرة، وكانت للدرجات موزعة كالآتي: ضعيفة جداً وبوزن (1)، وضعيفة بوزن (2)، ومتوسطة بوزن (3)، وعالية بوزن (4)، وعالية جداً بوزن (5)، وتصبح أكبر درجة للأداة (150) وأقل درجة (30) ويبلغ الوسط الفرضي (90)، حدد الباحث مجتمع البحث من أساتذة الجامعات الحكومية في العراق، وحدد عينة البحث من أساتذة أربع جامعات هي (الموصل، والعراقية، وديالى، وميس)، وبلغت عينة البحث (120) تدريسيًا وتدرسية بمختلف تخصصاتهم العلمية والإنسانية وسنوات الخبرة التدريسية ومختلف الألقاب العلمية، وهذا التنوع في هذا المتغيرات تم مراعاتها لتتلاءم وأهداف البحث.

واستخرج الباحث الخصائص السيكومترية للبحث (الصدق والثبات)، إذ تحقق الصدق الظاهري من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين، وتم استخراج الصدق الظاهري من

* اختصاص علم النفس الارشاد النفسي والتوجيه التربوي - ديالى.

خلال استخدام أسلوب القوة التمييزية لفقرات المقياس، واستخدام أسلوب علاقة الفقرة بالمجموع الكلي، وتم استخراج الثبات وفق طريقة الفا كرونباخ وطريقة إعادة الاختبار، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل إجابات العينة إحصائياً، وأختيرت الاختبارات الإحصائية التي تناسب وأهداف البحث، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأساتذة الجامعة في الجامعات الحكومية منخفض، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير اللقب العلمي وصالح مجموعة الألقاب العلمية إي إن من هم بدرجة أستاذ وأستاذ مساعد يتمتعون بمستوى أكبر من الحرية الأكاديمية، وأظهرت النتائج وجود فروق في متغير النوع الاجتماعي ولصالح التدريسيين في درجة ممارستهم للحرية الأكاديمية مقارنة بالتدريسيات، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق في متغير تخصص الكلية إنسانية وعلمية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لتدريسيين، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في متغير سنوات الخبرة و لصالح ممن لديهم سنوات خبرة من (6-12) في تحقيق مستوى جيد من تحقيق الحرية الأكاديمية، وفي ضوء نتائج البحث وضع الباحث عدد من التوصيات الإجرائية وعدد من المقترحات لدراسات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية (الحرية الأكاديمية، أساتذة الجامعة، التعليم الجامعي، الجامعات الحكومية)

Abstract

It is to know the degree of exercise of academic freedoms at the university. And (years of teaching experience), and to achieve the objectives of the search for researchers in literary studies and previous studies, researchers have conducted an exploratory study composed of a number of professors, from the teaching staff at the university within the questionnaire of open quality survey which makes you understand in your well-being and method of research, consisting of (30) a paragraph distributed over four areas (freedom of expression, freedom of teaching, freedom to participate in academic decision-making, and freedom of scientific research) according to

the gradient Bakrath five-member faculty determines the degree of practitioner for each paragraph, and these grades are distributed as follows: very weak and weight (1), weak by weight (2) And the average weight (3), high weight (4), and very high weight (5) and become the largest degree of the tool (150) and the lowest score (30) and the hypothetical mean (90), identify researchers for professors of public universities in Iraq, and select the research sample Professors of four universities are (Mosul, Iraqi, Diyala, Mays), and a sample of research (120) persistence), the method of verifying the accuracy of a number of arbitrators, and empower them. Researchers in the program (SPSS) in the analysis of results and tests, who are professor or assistant professor in English examinations. Change the faculty specialization and humanity in the degree of exercise of freedom, and its history of procedural steps writings of proposals for future studies.

Keywords (academic freedom, university professors, university education, public universities)

مشكلة البحث

يواجه التعليم العالي تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو التخصصية وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي. (الزيون، 2015)

يرتكز العامل الأساس لأفضلية الجامعات وترتيبها في أغلب التصنيفات العالمية إلى قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع، بقدر ما تساعد الجامعة في إنتاج المعرفة وتخريج نخبة قيادية من أصحاب الكفاءة العلمية والعقلية والنفسية، ولقد شهدت جامعات العالم منذ عدة سنوات تحولاً في وظيفة الجامعة، من نقل المعرفة إلى صفها، ومن تدريس العلم إلى إنتاجه، في حين أن الجامعات العربية عموماً باتت تواجه صعوبات كثيرة في عملية وتتجسد هذه الصعوبات في غياب الحرية الأكاديمية وسطوة مختلف أنواع الرقابة، فضلاً عن أزمة المناهج وطرائق التدريس والمدرسين والتجهيزات والمناخ الجامعي العام (الخرابشة، 2017).

إن أبرز المشكلات والمعوقات في التعليم العالي والجامعات هي مشكلة عدم تحقيق مفهوم الحريات الأكاديمية التي تشكل تحدياً كبيراً ومهماً أمام تحقيق الأهداف العامة والخاصة لقطاع التعلم العالي المتمثل بجامعاته ومؤسساته ومراكزه البحثية، يحتاج تحقيق مطلب الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية إلى المزيد من العمل وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيقه وإزالة غموض معنى الحريات الأكاديمية في الجامعات، إذ إن فهمها يختلف من فرد إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى؛ مما يؤدي إلى سوء ممارستها، وضعف الشعور بأهميتها والمطالبة بها، والتناقص في تطبيقها، إذ تمثل جوانب مهمة منها ضعف حرية الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريس، إذ يحتاج إلى المناخ الحر الذي يدفعه إلى العمل والبحث وإطلاق طاقاته الإبداعية، فضلاً عن التسلط الإداري، إذ يعاني أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات العربية قيوداً بيروقراطية تكبل إطلاق حرياتهم الفكرية والعلمية (احمد، 2013).

تأتي مشكلة البحث لتضع تحت دائرة الضوء حالة الحريات الأكاديمية داخل الجامعات العراقية بمضامينها وتطبيقاتها، وما تفرزه من انعكاسات واضحة على المؤسسة الأكاديمية بالتأسيس

لمفهوم الأكاديمية الحرية والتراث الفكري المعالج للاستقلالية للبيئة الأكاديمية؛ بغية استمرار تأثير الجامعة في المجتمع لتحقيق الارتقاء الفكري والمعرفي والتنموي بين الجامعة وإنتاجاتها العلمية والمجتمع متمثلاً بأفراده بمختلف شرائحه وفتاته، وترتبط الحرية الأكاديمية باستقلال الجامعات حتى تحقق دورها الريادي في بناء المجتمع فكرياً وعلمياً وثقافياً، وأي ضعف في تحقيق الحرية الأكاديمية بمحتواها الحقيقي تعكس سلباً على المجتمع وتسبب بالتصدع الفكري والمعرفي والثقافي؛ مما تحتاج إلى معالجات وفق خطوات علمية ميدانية واضحة (الشاوي، 2015).

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الجامعات العراقية في تحقيق الممارسات الحقيقية والواقعية لتحقيق الحريات الأكاديمية انخفاض نوعية التعليم والبحث العلمي؛ ولهذا تواجه تحدياً مستمراً للبحث عن الأفضل لترتفع بمخرجاتها إلى المستوى المطلوب أو بالموصفات التي تتطلبها سوق العمل (الخطايب والسعود، 2011)، وكما تتمكن الجامعات من تحقيق هذا الهدف لا بد من توفير عوامل مهمة منها الارتقاء بمستوى الأستاذ الجامعي وتخليصه من التقليدي والرقابة في ممارسة المهنة وتنميته مهنيًا وأكاديميًا بالصورة التي تتطلبها مجتمعات المعرفة، وإزالة النمطية في العمل والبحث العلمي وطرائق التدريس وتشريع القوانين الخاصة بمنظومة عمل التعليم العالي؛ لذا يسعى البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- س1/ هل توجد ممارسات وتطبيقات حقيقية لمفهوم الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية؟
- س2/ هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لمجموعة من المتغيرات؟

أهمية البحث

نظراً لأهمية موضوع الحريات الأكاديمية، فقد تم عقد العديد من المؤتمرات التي هدفت إلى تحديد مفهوم الحريات الأكاديمية ، ومن أبرزها إعلان ليما (1988) للحريات الأكاديمية، الذي تناول تحديداً شاملاً لمفهوم الحريات الأكاديمية، فضلاً عن إعلان عمان (2004) للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي، وقد نص على شمول الحريات الأكاديمية لحق التعبير عن الرأي وحق نشر المعلومات، والمعارف وتبادلها، وتعد الحريات الأكاديمية إحدى الوسائل الرئيسة لتحقيق جودة الجامعة، وأن ذلك يؤكد قدرة عضو هيئة التدريس على الجمع

بين ضروريات التدريس ومشاركته العلمية كباحث في تجديد المعارف؛ مما يجعلها مركزاً للإبداع وإنتاج المعرفة، فدون الحريات الأكاديمية لا يمكن للجامعة أن تحقق أهدافها في التعليم أو تخريج ملاكات بشرية مؤهلة تخدم المجتمع (سعيد والإبراهيم، 2017).

برز مفهوم الحريات الأكاديمية كمصطلح في أدبيات اليونسكو منذ أكثر من أربعة عقود، ثم تبلور على صورته الحالية، إذ يعدّ هذا المفهوم من أبرز الحقوق في مؤسسات التعليم العالي ولاسيما في البلدان التي تعاني من الأزمات وحالات الصراع، والدول التي تشهد حالات التحول السياسي والأيدولوجي والاقتصادي السريع (أبو حميد، 2017).

يعد موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات الحيوية على المستوى العالمي، إذ لا يكاد يعقد مؤتمر أو منتدى فكري في التعليم العالي إلا وتصبح حرية الجامعات إحدى أهم توصياته؛ لذا تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات، إذ تعد الحرية الأكاديمية مطلباً أساسياً للتعليم العالي في الوقت الراهن أكثر من ذي قبل، فهي تمثل الأساس الأيدولوجي للجامعة المعاصرة، فضلاً عن أنه يهدف إلى التعرف إلى مستوى الأداء الأكاديمي للطلبة في الجامعات العراقية وتحديد سبل رفع هذا الأداء وتحسينه، والتعرف على أهمية الدور الذي تؤديه الجامعة في تطبيق الحرية الأكاديمية، وتأتي أهمية الدراسة الحالية عبر حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال عبر الاطلاع على الإطار النظري، وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أخرى، وموضوعات ذات ارتباط وثيق بموضوع الحرية الأكاديمية (عبد الله، 2012).

إن الحريات الأكاديمية ضرورة لا غنى عنها للعمل الجامعي، ولاسيما للأستاذ الجامعي، فهي تساعد على تحقيق مهامه الرئيسة الثلاث التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فبغيب الحريات الأكاديمية يصبح التدريس عملية شكلية جامدة لا روح فيها ولا إبداع، ويغدو البحث العلمي مسألة قليلة الارتباط بالمجتمع وواقعة ومشكلاته، وتضعف خدمة المجتمع، وتصبح عديمة الجدوى، فخدمته تقوم على دراسة مشكلاته الحالية والتنبؤ بمشكلات المستقبلية وحلها، وإن الحريات الأكاديمية تشكل وجدان الجامعة وروحها؛ لأنها الوسيلة التي تحقق هدفها الرئيس وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلًا وتطبيقاً، فمن الصعب تصور الجامعة من غير حرية أكاديمية، والفصل بين الجامعة والمعرفة والحريات الأكاديمية؛ لأن العلاقة بينها علاقة وثيقة وطيدة، فوجودها

تبقى تزدهر الجامعة وتبقى قوية وقادرة على التطور (هادي، 2010).

تستمد الحريات الأكاديمية مضامينها من الإرث الحضاري للمجتمع، مع الأخذ بالحسبان الأبعاد الفلسفية للتربية والتعليم العالي، وتحرص الحريات الأكاديمية على استشراف المستقبل في تعاملها مع الأمور، وتعد بهذا وسيلة واعية لترجمة طموحات الهيئات الأكاديمية في رسم آفاق مستقبل عقلائي، وديمقراطي في ظل العولمة التي أصبحت واقعاً لا مناص منه (عبد زيد، 2018)، ووضح إعلان عمان للحريات الأكاديمية -الذي أُشير إليه مسبقاً- المنبثق عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان في (16-15) كانون أول 2004 إلى ضرورة إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، واحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته: أساتذة، وطلبة، وإداريين، وتجنبيه الضغوط الخارجية، والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية؛ مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية، وتطور البحث العلمي، وتشمل الحريات الأكاديمية حق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف، وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح، والأنظمة، والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافه التعليمية، والبحثية، والعلمية، وحق أعضاء الهيئات الأكاديمية في التواصل مع المجتمع الأكاديمي العالمي، والوصول إلى مصادر البيانات، والمعلومات، وتبادل الآراء، ونشرها دون قيود، أو مضايقات (تحيلائي، 2017) وتقسم أهمية الدراسة الحالية على:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تناولت الدراسة الحالية موضوعاً مهماً وحيوياً في المجتمع الأكاديمي والجامعي وهو الحريات الأكاديمية.
2. إن عينة الدراسة الحالية من أهم الفئات المجتمعية والأكاديمية في التغيير والتطوير والتنمية في المجتمع التي تتمثل بالهيئات الأكاديمية والإدارية والطلبة في الجامعات.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. بناء أداة قياس علمية لمعرفة درجة ممارسة مظاهر الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية

وبشكل تطبيقي ميداني.

2. سوف تعرض الدراسة نتائج ميدانية تكشف عن مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية.

3. في ضوء نتائج البحث سوف يضع البحث مجموعة من التوصيات الإجرائية والتطبيقية تقدم للجهات ذات العلاقة كمعالجات عملية للمشكلة موضوع الدراسة.

أهداف البحث:

1. التعرف على درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة.

2. هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لمجموعة من المتغيرات وهي:

أ - اللقب العلمي (أستاذ، وأستاذ مساعد)، و(مدرس، ومدرس مساعد).

ب- النوع الاجتماعي (تدريسيون)، و(تدريسيات).

ج - تخصص الكلية (إنسانية)، و(علمية).

د - سنوات الخبرة التدريسية (6-1) أعوام، و(12-6) عاماً.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يتحدد بالحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية.

الحدود المكانية: يتحدد بالجامعات العراقية، وديالى، وميسان، والحمدانية.

الحدود المصطلحات: 019.

الحدود البشرية: أساتذة الجامعات.

تحديد المصطلحات:

الحريات الأكاديمية: هي حرية الأستاذ الجامعي في التدريس والبحث وفي التعبير عن آرائه ونظرياته، تعبيراً حراً دون أن يكون عرضه للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها، وهي حرية عضو هيئة التدريس في سعيه للمعرفة، والتطور العلمي، وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات، والمناقشات، والتوثيق، والإنتاج، والتأليف، والترجمة، والخلق، والإبداع، والتعليم، والمحاضرات (الشبراوي، 2017).

عُرفت في إعلان ليما: تتمثل في «حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً، وجماعياً في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع عبر البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة، ويعني «الاستقلال» استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة، وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات الخاصة بسير العمل الداخلي وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة (العجلوني، 2016).

الإطار النظري ودراسات السابقة

مفهوم الحريات الأكاديمية:

لتحديد معنى مفهوم الحريات الأكاديمية لا بد أولاً من فهم الكلمتين التين يتكون منها المفهوم وهما: (الحريات الأكاديمية). إن الحريات تعني غياب القيود غير المناسبة وممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته، وتعني أيضاً استقلالية الإنسان وممارسته لحرية الإدارة وتقرير المصير، أما الأكاديمية فتطلق على ما يختص بجامعة أو كلية، وبذلك فإن الحريات الأكاديمية تعني غياب القيود والإكراه والإجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس في الجامعات ومراكز البحث (رعفيت، 2010)، وتعلق بحق الجامعة والأساتذة والطلبة في التمتع بالمسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة، وهناك فرق بين الحريات الأكاديمية والحريات العامة المدنية، فالحريات العامة حق أما الحريات الأكاديمية فهي (ميزة) لديهم فأستاذ الجامعة مثلاً يتمتع كمواطن بحقه في الحريات العامة وفي الوقت نفسه يتمتع أيضاً بميزة الحريات الأكاديمية بحكم عمله في الجامعة (القريني، 2015).

وترجع موسوعة أكسفورد الإنكليزية أول من استخدم لمصطلح الحريات الأكاديمية إلى عام 1901 في إنجلترا، غير أن معظم المصادر تشير إلى أن أول بوادر ظهور الحريات الأكاديمية بدأت

مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN في هولندا (1575) إذ منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحريات في بدايات نشأتها.

وإن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال سبقها في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية في جامعاتها، إذ منحت جامعة برلين عام 1610 حرية البحث العلمي والتدريب دون قيود خارجية وتبعته جامعة هال 1694 ثم جامعة روتنجن 1737 .

المؤسسية الأكاديمية :

أولاً: الحريات الأكاديمية المؤسسية:

وتعني حماية المؤسسة من المتنفذين الضاغطين على قراراتها وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية، وتعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية. على أن للجامعات والأكاديميات كامل الحريات في صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية والثقافية، ولها الحريات في وضع السياسات والشروط التي على أساسها يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس دون رقابة من أحد أو تدخل أو اعتراض من خارج المؤسسة التعليمية، ولها الحق في تنمية معارفها وتبادلها مع المؤسسات الأخرى، وتعني الحريات الأكاديمية الحق للمؤسسة التعليمية بالإعلام الحر بنتائج البحوث التي تقوم بها (حلواني، 2013).

ثانياً: حرية الأستاذ الأكاديمية

وتعني حماية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره وأدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، وإعطاء الأساتذة قدراً كبيراً من الحريات فيما يتعلق بتدريس طلابهم ما يرونه مناسباً على ألا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمون إليه، ولهم الحريات في تقويم طلابهم دون أية توجيه من أي جهة كانت كما يحق لهم إجراء البحوث ونشر نتائجها (هادي، 2010).

ثالثاً: الحريات الأكاديمية للطالب :

وتشمل الحريات الأكاديمية للطلبة أيضاً حقهم في الإبداع، ومراعاة استعداداتهم، وتوفير

الحريات والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لهم وتنظيم أنواع مختلفة من النشاطات لهم والحريات الأكاديمية للطالب تعطيه كل الحق والحريات في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة، ولهم الحق أيضاً والحريات في التعليم والنقد والإبداع وحرية تبادل الأفكار، وهي تضمن حصانة للطلبة وتحميهم من أي كشف أو افتضاح لرأيهم ورؤيتهم التي يعبرون عنها، ولهم الحق في تنمية معتقداتهم واتجاهاتهم المستقلة بعيداً عن أساتذتهم وأيضاً عن المؤسسة التعليمية، ومن حق الطلبة قبول أو رفض أفكار أساتذتهم أو أفكار المؤسسة التعليمية، ولهم الحريات في الانتقال من جامعة إلى أخرى (الشاوي، 2015).

أسس الحرية الأكاديمية

إن من أهم المبادئ التي يجب على الجامعات العراقية تبنيتها كأسس عامة هي حق الأستاذ الجامعي في حرية التفكير التحليلي-النقدي، والمبادرة، والتجديد، وجعله قادراً على الجمع بين ضروريات التدريس والبحث العلمي والإدارة الوظيفية والأكاديمية . ومن الأهمية ان تتعامل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع هذه المبادئ باعتبارها أساساً لاستقلال الجامعة أو ما يسمى بالإدارة الذاتية للجامعة وخصوصية تكوينها الأكاديمي. ومفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة وتمويلها ورقابتها، فهناك شروط لاستقلالها بحيث تبقى مسؤولية أمام الدولة، وتبقى وزارة التعليم العالي مسؤولة عن صرف مخصصات التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى أساس المفاضلة والاحتياجات بالإضافة إلى مهماتها في وضع وتطبيق سياسات الدولة في مجال التعليم العالي (احمد، 2013)، إن الإدارة الذاتية للجامعة هي الضمانة الرئيسة لأداء الأستاذ لمهامه الأكاديمية، وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة والأوامر الفوقية ولانتصار قيم العقلانية والانفتاح والتعدد والاختلاف. على سبيل المثال: تعمل الإدارة الذاتية على تشجيع الاختلاف في المناهج الدراسية بين الجامعات المختلفة بحيث تؤكد كل جامعة على خصوصيتها من حيث الإمكانيات المادية، أو البشرية، أو من حيث خصوصيات المناطق التي توجد فيها هذه الجامعات. وهذا يقتضي الابتعاد عن تقاليد وعقلية الوصاية التي نجدها حاضرة وبقوة داخل مختلف المؤسسات التربوية. ويجب ترك تحديد المقررات الدراسية والمناهج لإدارات الجامعات وأساتذتها، وعلى وفق المعايير العلمية والتربوية الحديثة (أبو حميد، 2017).

ارتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية، إذ ن دورها الاجتماعي المتعاظم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها، ان هيمنة اقتصاد المعرفة على العالم ويزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو دائما إلى إعادة فحص مفاصل وطبيعة وأهمية الحريات الأكاديمية . وبالفعل فان الدفاع عن الحريات الأكاديمية ودور الجامعة المستقلة في المجتمع وفي بناءه أصبح من طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي في العالم. فالمجتمع يستفيد من الحريات الأكاديمية بطريقتين أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل. وتفيد الحريات الأكاديمية المجتمع بصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب إيديولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة. وللحريات الأكاديمية قيم عضوية وتطبيقية وهي في المقام الأول توفر أسس ديمومة القيم الثقافية والاجتماعية للجامعة كمركز للنقاش الحر وتبادل الآراء وتساعد على لتخريج مواطنين مسلحين بالمعرفة والعلم وقادرين على التفكير والبحث بصورة مستقلة كضمانة لتقدم وتطور المجتمعات الحرة. (زرارة، 2019)

الدراسات السابقة

1. دراسة قويدر وشامية (2018) هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية فيالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، (الأزهر-الأقصى-الإسلامية)، بمحافظات غزة ، وبلغت عينة الدراسة(180) عضواً، بنسبة (16.7%)، وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، جاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي (74.20%)، ووجود فروق دالة إحصائياً، لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخدمة لصالح (10 سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، حرية التعبير عن الرأي)، وأوصت الدراسة: بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرار الجامعي، بما يعزز لديهم قيم الحرية الأكاديمية. (قويدر وشامية، 2018)

2. دراسة زروالي وبريعة (2018) هدفت هذه الدراسة تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي، وحرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 72 عضو هيئة تدريس، وباستخدام المنهج الوصفي المسحي، وجمعت بيانات الدراسة باستخدام استبانته تم إعدادها من طرف الباحثين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأن حرية التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير، وفي المرتبة الأخيرة حرية اتخاذ القرار. وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية اتخاذ القرار، والعمل على إنشاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية، والعمل على حمايتها والدفاع عنها. (زروالي، 2019م، 2018)

3. دراسة الصالح (2019) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة (613) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية، والحرية في التدريس الجامعي، بالإضافة إلى تمتع الجامعات بدرجة عالية من الحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وجاءت أبرز تحديات الحرية الأكاديمية بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلا عن الانتخاب، كما أوضحت النتائج أن أفضل السبل لتعزيز الحريات الأكاديمية بالجامعات تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، وأوضحت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، و متغير الوظيفة لصالح وكيل كلية وعمادة، ومتغير سنوات الخبرة لصالح من خبرتهم أكثر من (10) سنوات، ومتغير الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج العربي. (الصالح، 2019)

منهج البحث والإجراءات الميدانية

منهج البحث

اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعد المنهج الملائم للبحث الحالية ومتناسق مع أهدافها، ويقدم فهم معمق لمتغيرات البحث موضوع الدراسة، ويشخص المتغير بشكل علمي دقيق.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث أساتذة الجامعة في الجامعات الحكومية العراقية ومن الجنسين التدريسيين والتدريسيان ومن مختلف الألقاب العلمية ومختلف المناصب الإدارية وعدد سنوات الخبرة .

مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع البحث عدد من أساتذة الجامعات والبالغ عددهم (120) من أربعة جامعات حكومية هي (العراقية، ديالى، ميسان، الموصل)، إذ يتم الاختيار (30) تدريسي من كل جامعة وينقسمون إلى (60) تدريسي و(60) تدريسية، وتم تحديد العينة بهذا الأسلوب لأنه يتلاءم وأهداف البحث وحرص الباحث على اختيار جامعات من وجنوب وشمال العراق من اجل تحقيق الشروط السيكمترية للبحث ومنها الموضوعية والمصدقية والثبات.

أداة البحث

من اجل تحقيق أهداف البحث، قام الباحث بالاطلاع على الدراسات والأدبيات السابقة وقام الباحث بدراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة مما ساهم في بناء أداة البحث، تم بناء وتصميم أداة البحث مكونة من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وحرية البحث العلمي) وفق تدرج ليكرت الحماسي بحيث يحدد عضو هيئة التدريس درجة ممارسته لكل فقرة، وكانت الدرجات موزعة كالآتي: ضعيفة جدا وبوزن(1)، وضعيفة بوزن(2)، ومتوسطة بوزن (3)، وعالية بوزن (4)، وعالية جداً بوزن (5) وتصبح اكبر درجة للأداة (150) واول درجة (30) ويبلغ الوسط الفرضي (90).

صدق الأداة

الصدق هو الخاصية السايكومترية التي تكشف عن مدى أداء المقياس للغرض الذي أُعد من أجله ، وهو دليل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه ولأجل التحقق من صدق أداة البحث قام الباحثان باستخراج الصدق الظاهري الذي يعد من مستلزمات بناء المقياس وذلك بعرض فقرات الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في العلوم التربوية والنفسية ، وفي ضوء آرائهم تم الإبقاء على الفقرات التي نالت نسبة (80 %) فأعلى وهي تمثل نسبة قبول وبذلك عدل الخبراء بعض الفقرات.

تحليل فقرات القياس

تم تحليل لفقرات إحصائية بأسلوبي:-

1- أسلوب المجموعتان المتطرفتان :

لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات الأداة تم اجراء الخطوات الآتية تطبيق المقياس على عينة التحليل ثم تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة .

1. ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية من أعلى درجة إلى أوطأ درجة.

2. تعيين (27 %) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات في المقياس و(27 %) من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات واللذان يمثلان مجموعتين بأكبر حجم وأقصى تمايز ممكن، وبلغ عدد الاستمارات في كل مجموعة (27) استمارة وعليه فان عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل يكون (59) استمارة.

3. استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المفحوصين لكل مجموعة عن كل فقرة من فقرات المقياس ثم طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كل فقرة عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (98) وقد تبين جميع الفقرات مميزة وجدول (1) يبين ذلك :

جدول (1) القوة التمييزية للفقرات

القيمة التائية المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		ت
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
5.221	0.613	2.220	0.555	2.553	1
3.525	0.6970	2.2024	0.664	2.464	2
4.925	0.725	2.023	0.597	2.381	3
5.650	0.781	2.057	0.728	2.053	4
7.554	0.804	1.892	0.637	2.470	5
2.168	0.815	2.107	0.701	2.285	6
6.536	0.824	2.119	0.613	2.642	7
7.239	0.773	2.154	0.548	2.684	8
8.536	0.823	2.071	0.573	2.723	9
8.237	0.761	1.982	0.591	2.595	10
6.643	0.687	1.982	0.607	2.452	11
7.141	0.773	2.232	0.552	2.756	12
7.360	0.754	1.982	0.618	2.535	13
9.519	0.756	2.089	0.486	2.750	14
7.200	0.720	2.178	0.539	2.678	15
5.783	0.754	2.006	0.616	2.440	16
6.676	0.753	2.083	0.574	2.571	17
4.471	0.749	1.964	0.763	2.333	18
5.071	0.749	1.963	0.636	2.339	19

7.247	0.739	2.184	0.503	2.684	20
8.861	0.728	2.154	0.492	2.761	21
6,882	0.773	2.154	0.556	2.660	22
7.541	0.723	2.071	0.529	2.492	23
7.912	0.805	1.632	0.862	2.119	24
2.168	0.815	2.107	0.701	2.285	25
6.536	0.824	2.119	0.613	2.642	26
5.221	0.613	3.240	0.325	3.553	27
6.515	0.7370	2.4024	0.561	2.464	28
3.525	0.6970	2.2024	0.664	2.464	29
7.141	0.773	2.232	0.552	2.756	30

ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

يقصد بها معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة والأداء على الاختبار بأكمله, إذ إن من مميزات هذا الأسلوب أن يقدم مقياساً متجانساً في فقراته , إذ إن الفقرة التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً مع المحك (المقياس) تعد غالباً فقرة تقيس سمة تختلف عن تلك السمة التي تقيسها فقرات المقياس الأخرى إذ يجب استبعادها, بمعنى ان الفقرة تقيس المفهوم الذي يقيسه المقياس بصفة عامة , وتوفر أحد مؤشرات صدق البناء .

ولحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية استعمل الباحثان معامل ارتباط بيرسون, وقد تبين أن معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لأن جميع معاملات الارتباط أعلى من القيمة الجدولية البالغة (0.088) وبدرجة حرية (99) والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

معامل الارتباط	تسلسل الفقرة	معامل الارتباط	تسلسل الفقرة
0.308	16	0.226	1
0.323	17	0.154	2
0.364	18	0.205	3
0.305	19	0.047	4
0.116	20	0.270	5
0.188	21	0.142	6
0.319	22	0.282	7
0.263	23	0.295	8
0.282	24	0.323	9
0.170	25	0.364	10
0.312	26	0.305	11
0.122	27	0.116	12
0.116	28	0.254	13
0.298	29	0.320	14
0.415	30	0.251	15

مؤشرات الثبات

يقصد بالثبات الدقة في أداء الأفراد والاستقرار في النتائج عبر الزمن ، ان عدم تأثر نتائج الاختبار بصورة جوهرية بذاتية المفحوص، أو إن الاختبار فيما لو كُـرر على المجموعة نفسها بعد فترة زمنية نحصل على النتائج نفسها أو مقارنة ، وقد تم استخراج قيمة معامل الثبات من خلال أسلوب الفا- كرونباخ ، وأسلوب إعادة الاختبار كما موضحة في الجدول (3) ، لذا يعد المقياس يمتلك مؤشرات من الثبات المقبولة والجيدة.

جدول (3) قيم ثبات المقياس

القيمة	أسلوب الثبات
0.83	الفاكرونباخ
0.78	إعادة الاختبار

الوسائل الإحصائية

استخدم الباحثان برنامج (SPSS) لتحليل الفقرات واستخراج النتائج للأهداف الموضوعه.

عرض النتائج وتفسيرها

أولاً- التعرف على درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة.

ولتحقيق هذا الهدف تم حساب متوسط درجات أفراد العينة فبلغ (76.16) درجة وبانحراف معياري قدره (14.05) وعند مطابقة هذه القيمة مع الوسط الفرضي البالغ (90) باستخدام الاختبار التائي وجد أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (1.96) درجة الحسائي، من القيمة الجدولية البالغة عند مستوى دلالة (0.05) وهي دالة إحصائياً والجدول (4) يوضح ذلك .

الجدول (4) المتوسط الحسائي ، والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية

	القيمة التائية		المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسائي	العينة
	الجدولية	المحسوبة				
1.96	2.18	90	14.05	76.16	120	

توضح المؤشرات الإحصائية لجدول (4) ان درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية منخفضة ودون المستوى المقبول خاصة عند المقارنة بين الوسط الحسائي لإجابات عينة البحث مع الوسط الفرضي للمقياس، مما يوضح ان مستويات تكوين الحرية الأكاديمية في المجتمع الجامعي مما يحتاج إلى تشخيص الأسباب وإعادة النظر بالتقييم للتعبير عن حرية الرأي للأكاديمي

والباحث ، والبحث عن المعالجات في ضوء المؤشرات البحثية وما أفرزته من مخرجات إحصائية، ويجب ان تكون هذه المعالجات حقيقية واقعية قابلة للتطبيق والتحقيق وفق أهداف عامة وخاصة، لذا من الضرورة توفير المناخ الجامعي الذي يوفر ويؤمن البيئة الصحية للحرية الأكاديمية التي يعبر بها الأكاديمي عن الوسط العلمي والثقافي والتربوي الجامعي.

ثانيا- هل توجد فروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية في الجامعة تعزى لعدد من المتغيرات:

أ - متغير اللقب العلمي (أستاذ و أستاذ مساعد) و(مدرس مساعد ومدرس)

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجود فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة في متغير اللقب العلمي، إذ وجد أن الوسط الحسابي للقب العلمي (أستاذ وأستاذ مساعد) (18,6) بانحراف معياري قدره (6.26) أعلى من الوسط الحسابي لمن هم حاملو اللقب العلمي (مدرس ومدرس مساعد) إذ بلغ وسطهم الحسابي (15.1) بانحراف معياري قدره (3.54) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي إن الفروق بين متوسط درجات المجموعة الأولى (أستاذ وأستاذ مساعد) ومتوسط درجات المجموعة الثانية (مدرس ومدرس مساعد) دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3.2) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول(5) يوضح ذلك .

جدول (5) يبين نتائج الاختبار التائي للفروق بين المجموعتين لمتغير اللقب العلمي

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	اللقب العلمي
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3.2	6.26	18.6	60	أستاذ وأستاذ مساعد
			3.54	15.1	60	مدرس ومدرس مساعد

يتضح من الجدول (5) ان الفروق دالة إحصائيا لصالح اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد، أي ان مفهوم الحرية الاجتماعية متحقق أكثر لصالح من هم حاملو ألقاب علمية (أستاذ وأستاذ مساعد) مقارنة بمن هم حاملو للألقاب العلمية الأقل من (مدرس ومدرس مساعد)،

ويفسر ذلك ان التدريسيين في الجامعة من حاملي اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد هم من يتمتعون بمستوى من الحرية الأكاديمية من خلال الخبرة التي يتمتعون بها وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية وحصولهم على المناصب الإدارية والأكاديمية باعتبارهم أصحاب الألقاب العلمية الأكبر، مما ينعكس ذلك على ممارستهم للحريات الأكاديمية ويتحدثون بما يروه مناسب مع طلبتهم في الدراسات العليا والأولية ومع الأساتذة في أقسامهم وفي اختيار اللجان العلمية، حتى التعليمات التي توضع من قبل الإدارات العليا في الوزارة توضع لصالح الألقاب العلمية العليا وتحد من الحرية الأكاديمية وممارستها لدى من هم حاملي الألقاب العلمية (مدرس ومدرس مساعد) مما تحتاج هذه المشكلات إلى حلول ومعالجات واقعية فعليه.

ب- متغير النوع الاجتماعي (تدريسين، تدريسيات)

توضح المؤشرات الإحصائية بوجد فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين مقارنة بالتدريسيات في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي للتدريسيين (21.5) بانحراف معياري قدره (7.3) والوسط الحسابي للتدريسيات (17.3) بانحراف معياري قدره (5.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات التدريسيين والتدريسيات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول (6) يوضح ذلك .

الجدول (6) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير النوع الاجتماعي

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	النوع الاجتماعي
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3	7.3	24.5	50	تدريسيين
			5.4	17.3	70	تدريسيات

يوضح جدول (6) ان الفروق دالة إحصائيا لصالح التدريسيين مقارنة بالتدريسيات ، أي ان التدريسيين يمارسون مفهوم الحرية الأكاديمية أكثر من التدريسيات في الجامعات العراقية الحكومية، وينضح ذلك ان منظومة القيم الأكاديمية هي جزء من منظومة القيم الاجتماعية والتي بعد أساتذة

الجامعة ذكور وإناث جزء منها مما ينعكس ذلك على العادات والتقاليد الاجتماعية وان التعبير عن الرأي وتوضيح السلبيات في العملية الأكاديمية بكل حرية وموضوعية ومهنية يسبب الكثير من الإحراج والمشكلات والمعوقات للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين، لذا يصعب على التدريسية ممارسة الحرية الأكاديمية داخل الجامعات وكلياتها وأقسامها ومراكزها البحثية، لذا تحتاج التدريسيات في مؤسسات التعليم العالي إلى دعم إداري وثقافي وأكاديمي يعزز دورها المهني من اجل تحقيق أفضل مستوى من الحرية الأكاديمية المنضبطة وفق معايير العمل الأكاديمي وتحقيق الاستفادة الايجابية لتلك الحرية الأكاديمية .

ج - متغير تخصص الكلية (إنسانية، علمية)

توضح المؤشرات الإحصائية لا توجد فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين في الكليات الإنسانية مقارنة بالكليات العلمية في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي التي حصل عليها الكليات الإنسانية (20.15) بانحراف معياري قدره (6.3) والوسط الحسابي للتدريسيات (19.55) بانحراف معياري قدره (5.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات الكليات الإنسانية والعلمية غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (2.07) وهذه القيمة مساوية من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول (7) يوضح ذلك .

الجدول (7) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير تخصص الكلية

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعباري	المتوسط المحقق	العدد	تخصص الكلية
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	2.07	6.3	20.15	55	الإنسانية
			5.4	19.55	65	العلمية

ويوضح الجدول (7) عدم وجود فروق دالة إحصائية في متغير نوع الكلية إنسانية وعلمية في ممارسة التدريسيين في هذه الكليات، وهذا يوضح ان تخصص الكلية سواء كان علمي أو أنساني والتي تعكس تخصص التدريسي والأكاديمي الذي يعمل في هذه الكليات وهذا التخصص العلمية

والإنسانية لا يؤثر على ممارسة الكادر التدريسي في الكليات الحرة الأكاديمية، أوقد يواجهون صعوبة في تحقيق وممارسة الحرية الأكاديمية في مؤسساتهم الجامعية والبحثية أي ان مستوى ممارسة أو عدم ممارسة هذا المفهوم للتدريسيين في هذه الكليات العلمية والإنسانية متشابه لا يختلف سواء في حالة إمكانية تحقيق الحرية الأكاديمية أو عدم تحقيقها، وهذا يبين ان تخصص الكلية ليس متغير مؤثر في ذلك وتوضح المؤشرات الإحصائية ان التدريسي والتدريسية يمارسون مفهوم الحرية الأكاديمية في محاضراتهم ونشر بحوثهم والمناقشات العلمية التي يشاركون في عضويتها بالمستوى الجيد ولا توجد مؤثرات ومعوقات في ممارسة هذه الخطوات فيما يخص نوع الكلية وتخصصها سواء علمي أو أنساني أو قدي يكون العكس أحيانا.

د - متغير سنوات الخبرة التدريسية من (6-1) أعوام ومن (12-6) عام

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجود فروق دالة إحصائية ولصالح المجموعه الثانية على الأداة بين التدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (6-1) أعوام باعتبارهم يمثلون المجموعة الأولى مقارنة بالتدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (12-6) عام وهم يمثلون المجموعة الثانية ، إذ وجد أن الوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (18.05) بانحراف معياري قدره (4.7) والوسط الحسابي للمجموعة الثانية بلغ (24.17) بانحراف معياري قدره (7.4) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات أفراد العينة دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (3) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) والجدول (8) يوضح ذلك .

الجدول (8) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير سنوات الخبرة الدراسية

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	سنوات الخبرة التدريسية
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3	4.7	18.05	60	1-6
			7.4	24.17	60	6-12

توضح المؤشرات الإحصائية في جدول (8) وجود فروق دالة إحصائية في متغير الخبرة

التدريسية ولصالح التدريسيين ممن لديهم خبرة تدريسية من (12-6) عام، يبين ذلك ان متغير سنوات الخبرة التدريسية مؤثر في درجة ممارسة التدريسيين مفهوم الحرية الأكاديمية مقارنة بمن هم اقل ويوضح ذلك ان عامل الخبرة الأكاديمية مؤثر في تحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وهذا المؤشر يؤثر على البيئة الجامعية لمن هم دون سنوات الخبرة المتحققة وهذا يبين ان هذا الفرق ولصالح من لديهم خبرات نابع من التراكم الوظيفي وعدد النشاطات والمهام المنجزة والمناصب التي وصل إليها التدريسي والخبرة المعرفية في التدريس ونشر البحوث والإشراف على طلبة الدراسات والمشاركة في اللجان العلمية والإدارية والمناقشات العلمية لرسائل الماجستير واطارح الدكتوراه كل هذا التراكم مع سلسلة وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والمهنية في الجامعات والتي منحت من لديهم سنوات عمل جامعي مساحات من الحرية الأكاديمية سواء كان مساحات مفتوحة أو محددة وهذا أوضحته تلك المؤشرات وتنعكس سلبيًا على من لديهم سنوات قليلة في العمل الأكاديمي، مما يحتاج إلى إعادة النظر في هذه المعايير وجعلها أكثر مرونة وشمولية تعزز العمل الجامعي من اجل تحقيق مفهوم أكاديمي يمكن ممارسته من جميع الأعضاء في الوسط الأكاديمي بغض النظر عن سنوات الخدمة الجامعية خاصة في ظل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر الأدوات الجامعية والأكاديمية والرقمية التي تسمح لكل أكاديمي ممارسة الحرية الأكاديمية مختلف محاورها ومجالاتها وبشكل منضبط ومعتدل، وتكون الفرص متاحة إمام الجميع في الوسط الأكاديمي.

التوصيات:

1. تعمل إدارة الجامعات على رفع مستوى الوعي بالحرية الأكاديمية وتشجيع ممارستها لدى أعضاء هيئتها التدريسية من خلال عقد الندوات، وورش العمل، وتنظيم المؤتمرات، وإصدار المطبوعات التي تتبنى وتشجع على ممارسة الحرية الأكاديمية ويمكن القيام بهذا الدور بالمشاركة مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والحرية الأكاديمية.
2. وضع نصوص قانونية صريحة وواضحة تحمي الحرية الأكاديمية كحق من الحقوق الشرعية والمهنية والأكاديمية للأستاذ الجامعي ووفق ضوابط ومعايير لضمان الالتزام بقيم العلم وأخلاقياته وفي التفاعل مع الطلبة والمجتمع الخارجي.
3. السماح بإنشاء جمعيات أو اتحادات أو نقابات في كل جامعة تتمثل مهمتها في حماية الحرية

- الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعة .
4. مراجعة قانون (الخدمة الجامعية) وتعديل المواد التي تتعلق بمهام الأستاذ الجامعي وعضوية هيئة التدريس والتعيين وتخليصه من الغموض والالتباسات، بالإضافة إلى إدخال مواد جديدة تتعلق بالتطوير والنمو المهني للأستاذ الجامعي وتقييم الأداء والحرية الأكاديمية لتصبح الجامعة بالإضافة إلى كونها مؤسسة علمية واجتماعية فهي جهاز تدريب لإشباع حاجات ومطالب سوق العمل .
 5. زيادة مشاركات اعضاء الهيئة التدريسية في صنع القرارات الجامعية خصوصا القرارات المتعلقة بأقسامهم، إذ يتم اعتماد التصويت على هذه القرارات وعدم اقتصرها على القيادات العليا فقط.
 6. رفع مستوى المسؤولية لدى الأستاذ الجامعي وتفويض بعض الصلاحيات لديه وإعطائه الحرية بتطبيق مسؤولياته المهنية والأكاديمية والتي تشعره بتحقيق ذاته المهنية وتحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية.
 7. توفير الدعم وتشجيع الإنتاج العلمي والبحثي من قبل الحكومات والإدارة التعليمية العليا لأعضاء الهيئة التدريسية في أقسام الكليات والمراكز البحثية مع توفير التمويل المالي لتطوير البحوث وإعدادها واختيار عناوينها ومجالات تطبيقها بكل حرية ومهنية وبدو قيد ونشر النتائج العقيقية بكل مصداقية بالمجلات العلمية مما يحقق التطبيق الحقيقي لمفهوم الحرية الأكاديمية في الوسط الجامعي.
 8. إطلاق مبادرة وطنية من ثلاث أطراف ترعى معايير الحكومة في إدارتها (الحكومة والمجتمع المدني والجامعات. طاع الخاص) من اجل إعادة تأهيل قطاع البحث العلمي والاستفادة من الإمكانيات والقدرات الوطنية من خلال ممارسة الحرية الأكاديمية وتوطين المعرفة.

المقترحات

1. إجراء دراسة مشابهة تقارن بين الحريات الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية .

2. إجراء دراسة تبين العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .
3. اجراء دراسة تربط بين الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالالتزام الوظيفي لدى اعضاء الهيئات التدريسية.
4. اجراء دراسة عن الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالتراكم المعرفي المتحقق لدى طلبة الدراسات العليا. اجراء دراسة بعنوان نظام الإدارة العليا للتعليم الجامعي وعلاقته بدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية. البشرية.
5. اجراء دراسة بعنوان دور الحريات الأكاديمية نحو الاستدامة المعرفية للمخرجات البشرية في الجامعات العراقية.

المصادر

1. أبو حميد، ندى(2017) الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ط1، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض.
2. أحمد، عزت، وآخرون،(2013) الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع وغياب الرؤية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ط 1 ، ص24.
3. احمد، مظفر جواد وداود، عماد الشيخ (2013) قياس مفهوم الحريات الأكاديمية لدى تدريسي جامعة بغداد ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد (20) العدد (12)، ص (365-398).
4. تحيلاطي، خيرة (2017) الحرية الأكاديمية في الجزائر ودورها في المنظومة الجامعية والمجتمعية على عينة من الأساتذة والباحثين بجامعة مستغانم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد الرابع، العدد السادس، ص(79-91).

5. حلواني، فادية مليح (2013) الحرية الاكاديمية والتعليم العالي في سوريا تاريخ - مقومات - واقع افاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد (29) العدد (3)، ص(45-11).
6. الخرايشة، عمر محمد عبد الله (2017) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم، مجلة المنارة، كلية ال البيت، عمادة البحث العلمي، الاردن، المجلد (23)، العدد (1/ب) ، (373-407).
7. خطايبه، محمد والسعود، راتب (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (2) العدد (27)، ص-600 565.
8. رعفيت، محمد (2010) درجة توفر الحريات الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
9. الزبون، محمد سليم، والبرجس عبد الرحمن بن مفضي مسعر، (2015م)، «واقع الحريات الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية»، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، اتحاد الجامعات العربية، المجلد الثامن العدد واحد وعشرون، ص(99-73).
10. زرزارة، فيروز مامي (2015) الحرية الاكاديمية وازمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي الجزائرية، المجلد (13) العدد (14)، ص(244-255).
11. زروالي، وسيلة وابريعم، سامية (2018) درجة ممارسة الحرية الاكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العربي، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، المجلد الحادي عشر، العدد (36)، ص (175-195).
12. سعيد، هبه وعاهد والابراهيم، عدنان بدري (2017) دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات، العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية، مجلد 44 ، عدد 4، ملحق 8.

13. الشاوي، زينب محمد (2015) الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة البصرة، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد الرابع، (418-448)
14. الشبروي، عباس عبد السلام (2017) الحرية الأكاديمية في التعليم العالي دراسة مقارنة بين الجامعات السنغافورية والمصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني، ص (138-184).
15. صالح، محمد ابن علي (2019) الحرية الأكاديمية في جامعات دول التعاون الخليجي من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الوادي الجزائرية، المجلد الثامن العدد1، ص (77-100)
16. عبد الله، علاء الدين (2012) حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي، دار غيداء لنشر ولتوزيع، عمان.
17. عبد زيد، زهراء عامر (2018) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأهلية، المؤتمر العلمي الأول والموسم استراتيجيات تطوير التعليم العالي الأهلي في العراق، دائرة التعليم الجامعي الأهلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي.
18. العجلوني، محمود حسن (2016) الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد (12) العدد الرابع، ص(479-494).
19. العجمي، نوفق بنت عبد العالي (2016) الحرية الأكاديمية في المجلات العربية والغربية دراسة مقارنة، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، العدد السابع عشر، ص(637-650).
20. القريني، علي بن سعد (2015) ، الحريات الأكاديمية : المنطلقات القانونية والضوابط ، ورقة عمل للمؤتمر الأكاديمي لكليات التربية في الوطن العربي ، جامعة طيبة للفترة من (-23 25) .

21. قويدر، منال نعمان وشامية، سحر رمضان (2018) مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات في محافظات غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، للمجلد الثامن، العدد الثالث، (364-403).

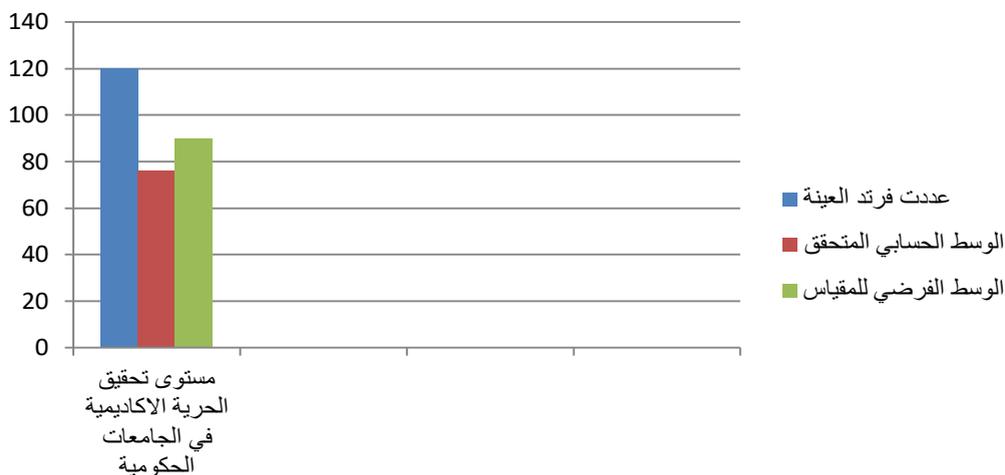
22. هادي، رياض عزيز (2010) الجامعات النشأة والتطور - الحرية الأكاديمية - الاستقلالية، مجلة سلسلة ثقافية المحكمة، مركز التعليم المستمر، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص(72-1).

23. ورغن ، جون (٢٠١٣) بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية، ترجمة: ديب ، نائر ، مكتبة العبيكان ، الاردن.

الملاحق

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني للهدف الأول لمستوى الحرية الأكاديمية المتحقق في الجامعات العراقية الحكومية

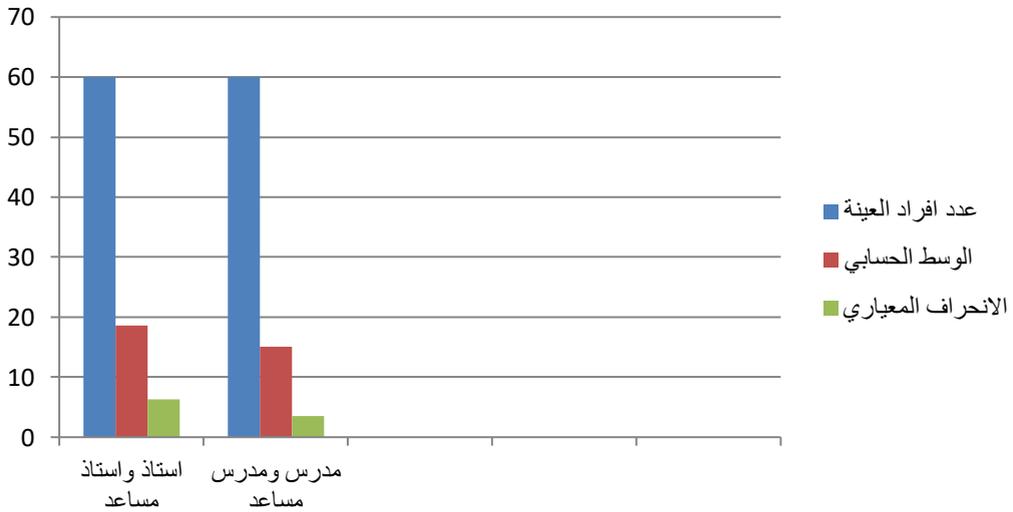
العينه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي
120	76.16	14.05	90



مؤشرات الهدف الثاني

المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير اللقب العلمي

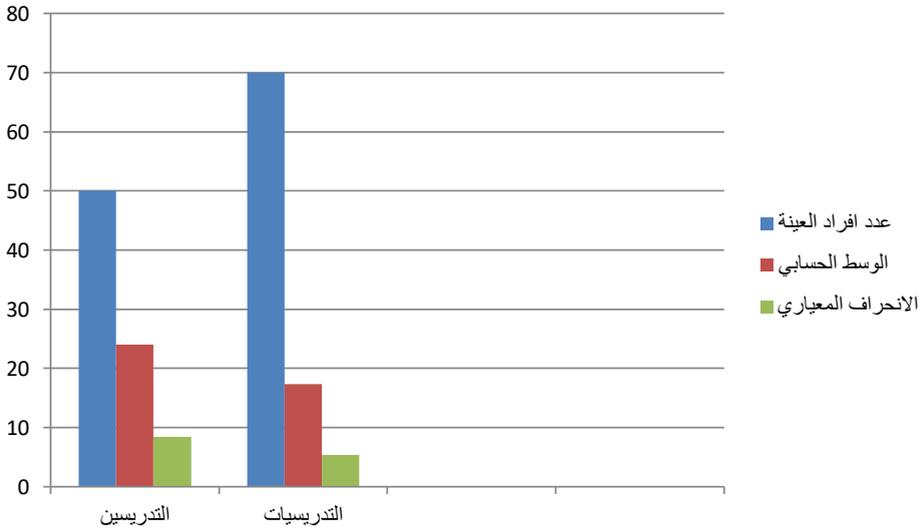
الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	اللقب العلمي
6.26	18.6	60	أستاذ وأستاذ مساعد
3.54	15.1	60	مدرس ومدرس مساعد



المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير النوع الاجتماعي

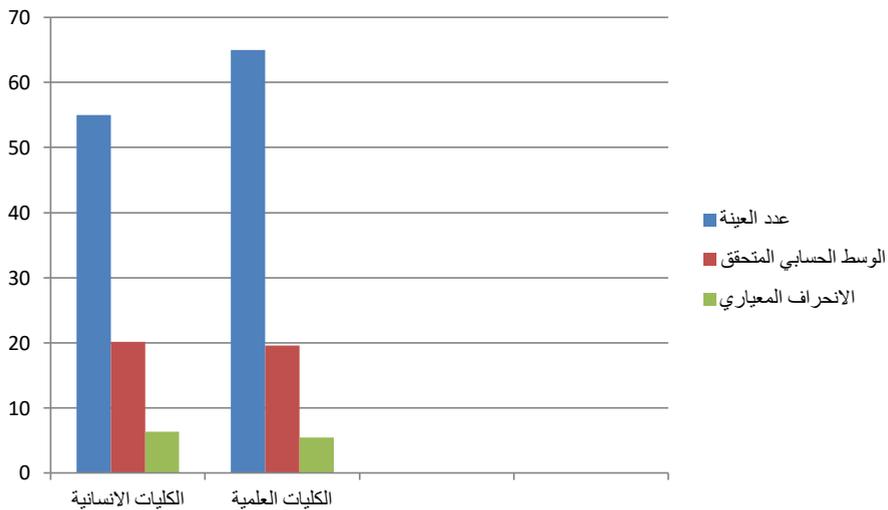
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المحقق	العدد	النوع الاجتماعي
7.3	24.5	50	تدريسيين
5.4	17.3	70	تدريسيات

مظاهر الحريات الأكاديمية .. ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية



المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير تخصص الكلية

الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	تخصص الكلية
6.3	20.15	55	الإنسانية
5.4	19.55	65	العلمية



المؤشرات الإحصائية والرسم البياني لمتغير سنوات الخبرة التدريسية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المتحقق	العدد	سنوات الخبرة التدريسية
4.7	18.05	60	1-6
7.4	26.17	60	6-12

